ظاهرة الاتصال في النحو العربي
بين الدلالة والتوجيه
استقراء وتحليل

都會 الأزهر
كلية اللغة العربية بإسيوط
المجلة العلمية

اعتراو

د/ فاطمة محمد أحمد إبراهيم
أستاذ النحو والصرف المساعد
قسم اللغة العربية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباحة

العدد الثاني والأربعون
الإصدار الثاني 200 أكتوبر
الجزء الرابع (4445/1445 هـ/2023 م)

الترقيم الدولي للمجلة (9083-2536)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : 2271/62023م

الجامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإسيوط
المجلة العلمية
ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالة والتوجه

استقراء وتحليل

فاطمة محمد أحمد إبراهيم
قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة البحاء، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: d.fatimamoh99@yahoo.com

ملخص:
يتناول هذا البحث عرض قضية من قضايا النحو العربي، وما أدلية به الناحية و اللغويون حولها، عرضًا و شرحًا و تطبيقًا، وهي قضية الاشتغال، التي تعد نموذجًا لما اجتهده فيه النحاة العرب، فحدوا أبعادها و فروعها؛ بغية الاستقرار على ضبط قاعدتها العامة، وما يعد منها من مخالفة، وتوجيه الآراء و فرق توجه النحوي و مدرسته. فلقد توصل النحاة إلى القواعد النحوية المعروفة و وضعوها بمنهجية مرتبة في كتب النحو، التي عكفت عليها بالدراسة عن طريق السماع من العرب والقياس على كلمتهم، حتى ظهرت القواعد على أكمل وجه، و ما خالف السماع وضعوا له قياسا و علاى أو أولاً. و لقد كانت ظاهرة الاشتغال من المسائل النحوية الخاصة، التي تحمل خلافًا بين النحاة - أنفسهم- و حول وظائف بعض العوامل و تأثيرها في بعض، و حملت - كذلك- خاصية الترتيب النحوي بين الوحدات أثرها البين في تحديد وظيفة العنصر النحوي و أحواله، و كذلك حملت هذه التغيرات دلالات خاصة، على أثر السياق النحوي. كل ذلك كان دافعًا للنظر في هذه الظاهرة من هذا المركز الدلالي النحوي لهذه الظاهرة، تجاوزا للنظرة التقليدية لظاهرة تنازع عنصرين على عامل نحوي، كان له أخلاقه، فجاء العناوين المقترح؛ تحقيقًا لتلك الرؤية. ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالة و التوجه، استقراء و تحليل. و اشتمل البحث على مقدمة للبحث، تشتمل على أهمية المشروع البحثي.
ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالة والتوجيه استقراء وتحليل

والهدف منها، والمنهج المتبع فيه، ثم هيكل البحث والتعريف بعدد مباحثه. أما المبحث الأول، تناولت فيه مفهوم الاشتغال أركانه. أما المبحث الثاني فركز على توجيه ظاهرة و الدلالات النحوية لها. ثم ختمت الدراسة بأهم النتائج والتوصيات المقترحة.

الكلمات المفتاحية: الاشتغال، الترتيب، التوجيه، التنازع، الدلالة، النحو.
Assistant professor of Grammar and Morphology Department of Arabic Language - College of Arts and Humanities

Fatima Muhammad Ahmed Ibrahim
Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, Al Baha University, Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: d.fatimamoh99@yahoo.com

Abstract:
This research deals with the presentation of an issue of Arab grammar, and the statements made by sculptors and linguists about it, presentation, explanation and application, which is the issue of work, which is a model of what the Arab sculptors worked hard, and identified their dimensions and branches, in order to stabilize the control of its general base and the violation sought, and to direct opinions in accordance with the orientation of grammar and his school and its school. The Arab sculptors came up with the well-known grammar rules and put them in a systematic order in the grammar books that they studied by listening to Arabs and measuring their words, until the rules appeared in the fullness of his face, and what went against the hearing put him measured and reasoned. The phenomenon of operation was a special issue that carries a disagreement over the functions of some factors on some, and the property of grammatical arrangement between units has had a clear effect in determining the function and conditions of the grammatical element, as well as these changes have had special connotations. All of this was a motive for considering this phenomenon from this semantic foundation of this phenomenon, in order to go beyond the traditional view of the phenomenon of conflict.
over the grammatical factor, the title was: "The phenomenon of engaging "al-Ishtighal" in Arabic grammar between semantic and orientation, extrapolation and analysis. The research included an introduction that includes the importance of the study and its objective, the method used, and then the structure of the research and the definition of the number of investigations. The second topic focused on the orientation of the phenomenon and its grammatical connotations. Then, results and recommendations proposed offered at the end of the research. Keywords:

Keywords: Functioning, Ranking, Routing, Conflict, Semantic, Grammar.
مقدمة:

بسم الله السميق العلم، والصلاة والسلام علي رسولنا الكريم، الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وأخرج الناس من الظلمات إلى النور، وعلى آلله وصبه أجمعين.

أما بعد...

فقد وضع اللغويون قواعد للنحو العربي، فظهرت مجموعة منهم ضبطوا تلك القواعد حفظاً للسان العربي من الضياع، حتى اكتملت أبوبه علي بيد العالم البصري سبيويه، يقول ابن مضاء (1979: 42): إن رأيت النحويين رحمهم الله قد وضعا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك إلى التي أعنا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتكروا، إلا أنهم النزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوغرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحتل من رتبة الإقناع حججها.

و ظهرت العقل متأثرة بعلوم المنطق والشريعة والكلام. و معها ازداد الجدل و التبرير خاصة في القضايا التي تحمل التأويل والتبرير. و لكن النحاة وضعوا ضوابط و حدود لكل قضية و طبيعة معالجتها، و بالغوا في التقعيد، ففرقوا بين النحو و أصول النحو و الجدل في النحو، يقولهم: "علوم الأب ثمانية: اللغة، والنحو، والصرف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم، والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضععناها: علم الجدل في النحو، وعلم أصول..."
ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالة والتوجيه استقراء وتحليل

ال نحو، يعرف به القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس ال عله، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول. (السياطي، 1989: 16-17)

و ركز الباحثون والدارسون في علوم النحو العربي على موضوعاته وقضاياها الرئيسي، خاصة ما كان موضوع الخلاف والجدل، و ذلك لبيان الآراء النحوية حولها وعرض أبعاد القضية بالشرح والتحليل، ومن ذلك هذه القضية التي وقع الاختيار عليها بعنوان: "ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالة والتوجيه، استقراء وتحليل".

1.1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى عدد من النقاط، هي:
- عرض مفهوم قضية الاشتغال وأبعادها في النحو العربي وفق منهج توجيه العاهل.
- إظهار منهج النحاة على الرغم من اختلافاتهم، وعرض مبرر كل رأي في الاشتغال.
- بيان توجيه الشاذ من نماذج قضية الاشتغال وكيفية معالجتها.
- بيان الأثر الدلالي الذي يعقب توجهه العاهل أو العنصر موضع النزاع.

ظاهره الاشتغال في النحو العربي بين الدلالة والتوجيه استقراء وتحليل

وانحو، يعرف به القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس ال علة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول. (السياطي، 1989: 16-17)

و ركز الباحثون والدارسون في علوم النحو العربي على موضوعاته وقضاياها الرئيسي، خاصة ما كان موضوع الخلاف والجدل، و ذلك لبيان الآراء النحوية حولها وعرض أبعاد القضية بالشرح والتحليل، ومن ذلك هذه القضية التي وقع الاختيار عليها بعنوان: "ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالة والتوجيه، استقراء وتحليل".

1.1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى عدد من النقاط، هي:
- عرض مفهوم قضية الاشتغال وأبعادها في النحو العربي وفق منهج توجيه العاهل.
- إظهار منهج النحاة على الرغم من اختلافاتهم، وعرض مبرر كل رأي في الاشتغال.
- بيان توجيه الشاذ من نماذج قضية الاشتغال وكيفية معالجتها.
- بيان الأثر الدلالي الذي يعقب توجهه العاهل أو العنصر موضع النزاع.
1.2 أهمية البحث و مبرراتها:

تمكن أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

- اتصالها بوحدة من قضايا الاختلاف و التأويل النحوي في الآن نفسه، حيث ترتبط القضية بحركة عناصر الجملة العربية و ترتيبها من جانب، و الاختلاف و التناسب على المؤثر أو العنصر الفاعل، أو ما يطلق عليه العامل موضوع التجاذب من قبل عناصر.

- بيان أسباب الخلل والاضطراب و الجدل في هذه الظاهرة النحوية.

- الربط بين الفكر النحوي وتوجيهاته و قضية الدلالة و احتمالاتها.

1.3 منهج البحث:

استلزم محتوى البحث موضوع الطرح في مراجعة المُختَبِّفة اتباع المنهج الوصفي التحليل، الذي يركز على أداة الاستقراء والرصد للظاهرة و نماذجها، و ما اشتملت عليه من مواطن الملاحظة و الانتباه مما تم الوقوف عليه في تلك المادة، التي جمعت ثم وصفها و ملاحظة الخلافات التي تدور حول أبعادها فيما طرحته الكتب و المراجع المختلفة، التي تعرضت لهذه المسألة في النحو العربي، ثم استخلاص النتائج و تحديد التوصيات المترتبة عليها.
ظاهرة الاشتغال في التحاوي العربي بين الدلالات والتوجيه استقراء وتحليل

4.4 خطة البحث:

تتكون خطة البحث بعد عرض ملخصه المختصر ما شملته أبعاد القضية موضع النقاش والتحليل، ليكون هيكل البحث متوالياً في النقاط الآتية:

- مقدمة: تحوي أهداف البحث و أهميته، ومنهجه ثم خطة تقسيمه.
- ينقسم البحث إلى مباحثين رئيسين، هما: المبحث الأول: حد الاشتغال وبنيته و فلسفته، و أما المبحث الثاني: فقد ركز على الدلالات النحوية لظاهرة الاشتغال، التي اتكررت على أقوال العلماء النحويين وأختلافاتهم حول الحالات الإعرابية. فقد استشهد النحويون بآيات القرآن الكريم و كلام العرب في موضوع ظاهرة الاشتغال من الشق النحوي.
- ثم ختم البحث بأهم النتائج المستخلصة منها، والوصيات.
- وبعد ذلك فهرس المصادر والمراجع، التي تم الاعتماد عليها في استقراء النماذج والإشارات وتحليل الشواهد، لتحديد حقيقة القضية موضوع الدراسة.

4.5 الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت مسألة الاشتغال في النحو العربي، تتقارب في الإشكالية العامة مع هذا البحث، وتختلف في منحى المعالجة، وأهمها:

2/ أساليب الاشتغال في نحو العربي: نقد وبناء، إعداد حفظي حافظ أشتيه، المجلة الأردنية في اللغة العربية وأدابها، المجلد (8)، العدد 2011 م.

3/ أساليب الاشتغال ودراساته في اللغة العربية / د. عباس علي الأوسى، كلية التربية جامعة ميسان

مجلة أبحاث ميسان، المجلد التاسع، العدد السابع عشر، السنة 2012 م.

و من ثم كان الحرص في معالجة ظاهرة الاشتغال -هنا- على بيان خصوصية التوجه النحوي وأثره في تشكيل دلالات خاصة بالسياق موضوع التنافر بين العوامل النحوية المختلفة، وكمس عرض الظاهرة عرضاً شكلياً نحو بقية القضايا النحوية.
ظاهرة الاشتغال في التعبير العربي بين الدلالات والتوجيه استقراء وتحليل

المبحث الأول

حدود الاشتغال و بنيته و فلسفته

مصطلح الاشتغال في اللغة من الفعل الخماسي، الذي مرده إلى مادة (ش، غ، ل) و الشغل هو ضد الفراغ، ويقال منه ما أشغال، وهو شاذ لأنه لا يتعجب من
مجهول، ومشغل بفتح الفين نادر وشغّل شاغل مباغة (الفيروزآبادي، 1978).

وفي الإصطلاح: (أنّ يسبق اسم عاملًا مشغولاً عنه بضميمه أو ملبسة له تفرع له هو أو مناسبة لنصبه لظاً لا معلًا، فيضير للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب
للعامل الظاهر مفسر به) (الصابان، 2009: 2/69).

و بذلك تكون بنية الاشتغال قائمة على أن يتقدم عاملان، ويتأخر عنهما معمول
يطلبه كل من العاملين، مثل: " عابث و سامحت زيدا محمدًا ". فكل من الفعلين
(عابث) و (سامح) يطلب (زیدا) ليكون مفعوله. بل أيضا قد يكون التنازع بين أكثر
من عاملين، وقد يتعدد التنازع فيه، وذلك نحو قول النبي - ﷺ - في حديث أبي
هريرة: " جاء الفقراء إلى النبي ﷺ ، فقالوا: ذهب أهل الدُّثور من الأموال بالدُّراجات
الغلا، والتَّعبير المُقِيم يُصُلُّون كما تَصَلُّ، ويصوعون كما نصَّم، ولهم فضل
من أموال يُحْجُّون بها، ويعتَزمون، ويجاهدون، ويتصدرون، قال: آلا أُحْدَثُكم إن أُحْدُثْم
أدركتهم من شبقكم ولم يدرككم أحد بعدكم، وكَنْتُم خير من أنتم بين ظهريِّي إلا من
عمل مثلي تسبحون وتحذرون وتكبرون خلف كل صلالة ثلاثاً وثلاثين، فاختلفنا
وتخمدُونَ وتكيرون خلف كل صلة ثلاثٌ وثلاثين) قد تناعمت الأفعال الثلاثة في
معمولين هما: الظرف (دير)، والناصب عن المفعول المطلق (ثلاثة وثلاثين).
أما أهم شروط الاشغال؛ فتمثلت فيما يأتي:

١- أن يتقدم العاملان ويتأخر المعمول، فلو لم يتقدما لم يكن ذلك من باب التنافع
والاشغال.

٢- أن يكون العاملان فعليين متصارفين، أو اسمنين يشبهان الفعل في العمل، أو
فعلا واسماً.

فمثال الفعليين: ذاكر واجتهد محمد، وناحو قوله - تعالى - { قال آتونى أُفرِغَ عَلَيْهِ
قَطْرًا } (سورة الكهف: 96)، فالفعل (آتونى)

يطلبه (قطراً) على أنه مفعول ثان له، والفعل (أفرغ) يطلبه على أنه مفعوله.
ومثال الاسمين: الكريم مكرم ومساعد وغيره. و نحو ما جاء على نسق المختلفين
قوله - تعالى - { هَأَمَّوْنَ انْفَرِدُوا كتابَيْهُ } (سورة الحاقة: 19). كما يلاحظ أنه لا تنافع
بين حرفين، أو حرف وغيره، ولا بين فعليين جامدين ك(عسى) و(ليس)، ولا بين
اسمنين غير عاملين.
ظاهرة الاشتغال في التوحو العربي بين الدلالات والتوجيه استقراء وتحليل

3- أن يكون العاملان السابقان طالبين للمعول المتأخر، فإن لم يكونا طالبين لما يكون ذلك من باب التنازع.

فمن التركيب العربي الاسم المنصوب على الاشتغال، وهو الثالث مما يحذف فيه الفعل وجوابه، أضمر عامله على شرط التفسير، أو ما يدل على الحذف، ويؤمن عدم وقوع لبس في المعنى، وهو: "كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: زيد أرضيته، وزيداً مررت به، وزيداً ضرية غلامه. و على ذلك ينصب بفعل يفسره ما بعده، أي ضرية وجاوزت وأهنت ولاست... إلخ.

و تحليل ذلك من أقوال النحويين، أنه يجب إضمار الفعل، لأنّ المفسر كالعوض من الناصب، فإظهار الفعل يعني عن تفسيره، فصار حكم الناصب هنالك كحكم الرافع، و ذلك في نحو قوله- تعالى-:"إِنَّ أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ (سورة التوبة: 6)". حيث إن العوض من الناصب حال دون الجمع بالمعوض، فلا يجمع بين العوض والمعوض في سياق واحد، فجمعهما إخلال بخصوصية الحال، كما لا فائدة من استحضار ما لا يزيد دلالة ووظيفة. و الاشتغال عند الكسائي و الفراء ليس مما ناصبه مضمر، بل هو لفظ الفعل المتأخر عنه، لذاته أو لغيره، الأول نحو: زيداً ضريته، حيث إن "ضرية" عاملاً في زيد، و الثاني: زيدا مررت به، وعمراً ضرية أخاه، فالعامل في "زيرا" مررت به لسده مسد "جاوزت". وفي "عمر" ضرية أخاه لسده مسد "أهنت"، ولا يوجد قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما.(ابن الحاجب، 2000: 325/435)
و اختار البصريون كون المنصوب ممولاً لفعل مقدر يفسره ما بعده؛ قياساً على المرفع في مثل قوله - تعالى: "إن النَّورَ هُنَاكَ" (سورة النساء: ۱۷۶). مع أنه قد ذهب من شذ منهن إلى أن المرفع في مثله مبتدأ لا فاعل. وقد ورد تعريف الاشتغال عن ابن عصفور في شرحه بقوله: "الاستغلال هو أن يتقدم اسم وتأخر عنه فعل مصرف أو ما جرى مجرده يعمل في ضميره أو في سببه،

ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول، وفي وضعه متصرف خارج عن نعم وينس وأفعال التعجب." (ابن عصفور، 1999: 161/3). 

و لقد تعددت الأمثلة على سبب الضمير في التعريف السابق نحو: مثال الضمير المباشر "زيد ضربه غلامة" ومثال المضاف بواسطة: "زيد ضربه غلام أخيه". و قد يكون السبب الموصوف مثال "زيد ضربه رجلاً يكرمه." والدراسة تقتضي كشف علة نصب المشغول بفعل يفسره ما بعده، حيث نجد أن التفسير يأتي على ضربين: إما أن يكون المفسر عين لفظ المفسر أو يكون لفظ المفسر، دالاً على معنى المفسر مثال الأول: زيداً ضربته أي ضربه زيداً ضربته، و مثال الثاني: مرثب به و ضربت غلامة وحسبت عليه. ويأتي الثاني على ثلاثة أقسام:

أولاً: أولوية تقدير ما كان بمعنى الفعل الظاهرة من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظاهرة خاص بل مع أي معمول كان مثل: "زيداً" أم به وهو ما جاء في كافية ابن
ظاهرة الاشتقاق في التحو العبري بين المدالاة والتوجيه استقراء وتحليل

الحاجب: فإن جاوزت المقدّر قيل "زيداً" بمعنى: مررت سواء كان مررت عاملاً في
بك أم في به أم في بغلك أم في بأخيل.

ثانيًا: النظر إلى معنى خاص بالفعل الظاهر مع ممولي المعين الخاص، فتقبل
نصب ذلك الفعل المقدر المعنى. ومثل ذلك: "زيداً ضربت غلامة، فإن "أهنت" -
المقدر هننا- قيل زيد ليس ضربت مطلقًا، مع أي ممولي لكان، بل هو معناه مع
غلامة أو أخيه أو ما جرى مجري ذلك.

ثالثًا: إضمار معنى لابست، فإنه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير أو بتعلق
الضمير، أي متعلق بكان."(الإسترايذ، 2000: 48)

إذا استغل فعل متأخر بنصبه لمحض ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم
 نحو: "الزيد اضربتة"، أو لمحله نحو: "لهذا اضربتة"، فالأصل أن ذلك الاسم يجوز
 فيه وجهان راجح السلامة من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعد في وضع رفع
 على الخبرية، و جملة الكلام حينئذ اسمية، والثاني مرجوع لاحتياجه إلى التقدير,
 وهو النصب فإنه بفعل موافق للفعل المذكور ملاحظ ووجيًا فما بعده لا محل له من
 الإعراب، لأنه مفسر، وجملة الكلام حينئذ فعلية.( ابن هشام، 2000: 142)

وقد ورد أن أدوات الجذاء

إذا وقع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم إلا في الضرورة الشعرية كما جاء في

هذا الشاهد الآتي:
أينما الريح تميلها تميل

وقد يعرض لهذا الاسم ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يسو بين الرفع و النصب، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه، كما ذكر الناظم لأن حد الغلف لا يصدق عليه، وهو ما سنعرضه، فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التخصيص، نحو: "هلا زيداً أكرمته" و أدوات الاستفهام غير الهزة، نحو: "هل زيداً رأيت " و "ومتى عمرا لقيته" و أدوات الشرط نحو: "حيثما زيداً لقيته فأكرمته" إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بهدما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل، إلا إن كانت أداة الشرط نحو "إذا" مطلقًا، أو "إن". وأما الفعل ماض فيقع في الكلام، نحو: "إذا زيداً لقيته - أو تلقاه - فأكرمته". ويليق في الكلام "أن زيداً تلقته فأكرمته". ويجوز في الشعر، ونسوية الناظم بين "أن" وحيثما مردودا. (ابن هشام، 1979: 2/144).
ظاهرة الاشتغال في التحول العربي بين المعاني والتوجهات: استقراء وتحليل

ومن تصفح كتب النحويين في موضوع الاشتغال وجد أن هناك مسألة وردت عند أبي البقاء العكبري، وقد ذكر فيها قول العلماء وأورد حجتهم في القول: "زيدًا ضربته" على رأي من نصب زيدًا، النصب فيه فعل مقدر دل على المذكور، حيث قال بعض الكوفيين: "هو منصوب بضربته نفسه، والحجة في ذلك تعدي الفعل ضربت إلى مفعول واحد، وهو "اللهاء"، فوجب أن يقدر له بنصبه، و المقدر دل عليه المذكور، والدليل أنك لو رفعت "زيد" في هذه المسألة جاز، وكان الأقوى في الحكم، واحتج الآخرون بأن "اللهاء" هي "زيد" في المعنى، والجواب على ذلك، أن اللهاء وإن كانت هي "زيدًا" في المعنى فهو اسم له موضع في


- بنية الاشتغال وأركانه:

بعد عرض حذ الاشتغال ووصف كل من النحويين واللغويين له، يمثل الحديث عن أركان التي يتألف منها إكمال لحقيقة الظاهرة وفلسفتها النحوية وطبيعة توظيفها في سياق الجملة العربية، كم أن ذلك يكشف تألف تلك الأركان، كما أنها تمثل امتدادًا بين حالاته الإعرابية فيما يختص بمنحنى الدلالات النحوية لهذا المصطلح. و وتمثل أركان الاشتغال فيما يأتي:

1- مشغول وهو العامل نصبًا أو رفعًا.
2- ومشغول عنه وهو: الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو
مناسبة الرفع أو النصب وسلط عليه.
3- مشغول به. (الصابان، 2007: 38/68)

أما الشروط التي تقيد أركان الاشغال، فجاءت على النحو الآتي:
فعلماء النحو في الأركان التي تقيد الاشغال شروط معينة في كل ركن من هذه
الأركان، كشفوا حديثهم أن المشغول يشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله،
ويشمل: الفعل المتصرف، و اسم الفاعل، و اسم المفعول- من غير الصفة
المشيدة، والمصدر، و اسم الفعل، و الحرف، و الفعل غير المتصرف كفعل
التعجب.
ويشترط في المشغول عنه أن يكون متقدما، و يخرج عنه نحو: "ضربته يزيد«، بل
الأسم إن نصب بدلاً من الضمير، أو رفع كان مبتدأ، خبره الجملة قبله، وأن يكون
قابلًا للإضمار، فلا يصح الاشغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور ما لا
يجز المضمر كحتى، كذلك يشترط فيه أن يكون مفتقرًا لما بعده، فليس من
الاشغال، نحو: "أن يكون مختصًا لا نكرة محضة، ليصبح رفعه بالابتداء وإن تعين
نصبه لعارض. و العارض فيه أن ما منع كونه مفسرًا، إنما هو للعارض، والظاهر
أن للمرفع ضابطًا آخر. (الصابان، 2007: 38/68).

وقد اشترط العلماء في المشغول عنه - أيضًا- أن يكون اسمًا واحدًا، فلا يقال:
"زيدها درهما أعطيته إياها«، والسبب في ذلك أنه لم يسمع عن العرب ذلك؛ وأجازه
ظاهرة الاشغال في التحولات العربية بين الدلالات والتوجهات استقراء وتحليل

الأخفش لأنه أجاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كالمثال السابق. وقد ورد عن:

الرضي: أنه يجوز أن يتوالى أسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل عدة، نحو:
زياد أخاه غلامة ضريبه، أي لا يثبت زيداً أهنت أخاه ضريبه غلامة، ورداً في قوله على من اشتغل كون الاسم واحداً أن من الاشغال اتفاقاً، نحو "زياد وعمراً ويكرا ضريتهم، إلا أن يقال أن المعطوف تابع، والاسم المتتوب واحد." (الرضي، 1996: 345).

أما المشغول به: يشترط أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول نحو: "زياداً ضريته"، ويوجد حذف الضمير الشاغل بقبح، لما فيه من القطع بعد التهيئة. كذلك توجد شروط الفعل، حيث يشترط في الفعل المفسر ألا يفصل بينه وبين الاسم السابق، مثل القول: "زياداً أنت تضربيه." فلم يجز للفصل بآت مثل أدوات الشرط، وأدوات التخصيص وأدوات استفهام غير الهمزة، وأدوات التخصص أدوات الاستفهام غير الهمزة و المثلة على ذلك: "زيادا لقيته فأكرمرته" و"حيث ما عملها لقيته فأهنهه"، ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ؛ لأنه لو رفع والحالة هذه نخرجت هذه الأدوات مما وضعته له من اختصاص بالعمل، ثم قد يجوز فيه رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر، قول الشاعر: (الكامل)

لا تجزعي إن من نفس أهلكته
فإذا هلكت فقد ذلك فاجزعي

فإن أنت لم ينفعك علمك فأنفس
لعلك تهديك القرون الأوائل

ففي هذا البيت شاهدان، أولهما قوله: "فَإِنْ أَنتْ"، حيث تعين انفصال الضمير، وهو مرفوع، بفعل محدود يفسره ما بعده، والتقدير: فإن ضللت لم ينفعك علمك ("أنت" مبتدأ، أو هو في محض نصب، وهو ما وضع فيه الضمير المرفع موضوع الضمير المنصوب، كما وضعوا المنصوب موضوع الضمير المرفع. والثاني: إن فعل الأشغال إذا كان له مطاوع جاز أن يضمر. وقيل فيما ذكر إن التقدير إن هلك منفس أهلكته؛ وإن لم تنفتح بعلك لم ينفعك علمك (ابن عقيل، 1988/1: 48).
ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالة والتوجيه استقراء وتحليل

فقد وضع علماء النحو تنبيها على أنه لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر؛ وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل، ماعدا حالة إذا كانت الشرط بـ "إذا" دالا على الاطلاق، أو "إن" و الفعل ماض فيقع في الكلام. كما ردوا تسويحة الصبان بين "إن" و "حينما" حيث يلاحظ من القوال التي وردت عن الأركان والشروط التي تقيدها، تطرق العلماء إلى دلاليات نحوية لكل ركن من تلك الأركان، وهذه الدلاليات لها أثرها البين في سياق الجملة، وترتيب عناصرها و كذلك اقترنها بالحالات الإعرابية لموضوع الاشتغال كما سيرى ذلك مفصلاً.
المبحث الثاني

الاشتغال بين التوجيه النحوي والدلالة

تمثلت في الحالات الإعرابية للاشتعال وقد وجدنا للعلماء في الاشتعال دلالات نحوية متعلقة بالحالات الإعرابية وما ورد في ذلك من أقوالهم يترجم النصب في ست مسائل:

1- أن يكون المشغول طلبا، وهو الأمر والدعاء، ولو بـ "أن الضمير في محل رفع (ابن هشام 2002، 31) بصيغة الخبر، نحو: "رَيْدًا أَضْرَبْهَا"، و"اللَّهُمَّ أَرْحَمْهَا" و"رَيْدًا غَفَّرَ اللَّهُ نَّهَا" وإنما وجب الرفع في نحو: "رَيْدٌ أَحَسَّنِ.


وقال الذين فانكح فتانهم وأكرمة الحيين خلو كما هيا
ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالات والتوجيه استقراء وتحليل

والشاهد فيه: اختلاف العلماء في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ، فهو خاص
كأسماء الأعلام، أما سيبويه فقال بعدم جوازه: لأن الفاء إنما تدخل على خبر
المبتدأ بالشرط، وشبه الخبر باللواج، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم،
وذهب الأخفش إلى جواز ذلك لوروده في كلام العرب كقول الشاعر: (الخفيف) (ابن

أرواح مودع أم بكور

أنت فانظر لأي ذاك تصير
فزم الأخفش إنها مبتدأ، وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب
في الشرط، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً (الصبان، 2007: 2/5). فنجد الاختلاف
في تقديم الزانية على عبارة الزاني ما هو مذكور في الآية الكريمة عند الصبان،
وتأخيرها عند الرضي في شرحه للكافية.

أما في الشاهد الشعري (أنت فانظر...)؛ فقيل فيه أنه دليل على التنزاع
بين المصادر، ف(أنت) كونه فاعلاً للمصدرين (روح وبكور). ومنع الجرمي مبداً
التنزاع عند تقديري الأفعال لأكثر من فعلين، حيث عده مما لا يقاس عليه، و إن
جوز ذلك المازني قياساً لما لم يسمع على ما سمع (الغزنائي، 1986: 35).

2- أن يكون الفعل متروناً باللام أوبل الطبيتين، نحو: "عمرًا ليضريه بكراً" ومنه: "زيداً لا يعذبه الله"، لأنه نفي بمعنى الطلب، و يجمع المسألتين قول
الناطح: "قُبل فعل ذي طلب" فإن ذلك صادق على الفعل أدى هو الطلب.
وعلى الفعل المقرر بأداء الطلب. والدلالة النحوية لهذا النوع أن الاحتمال
راجع نصبه بسبب اقتران الفعل بالضم ودالة على الطلب.
3- أن يكون الاسم بعد الشيء الغالب أن يليه فعل، ومن ذلك: همزة
الاستفهام، نحو - قوله: (فقالوا أيشراً مناً واجداً

(13)

4- تنبغّه إنما إذا لفيف ضلال وسغو (سورة القمر: 4). فإذا اتصلت همزة
فالختار الرفع مثل: أنت زيد صبريّة إلا في نحو: "كل يوم زيداً تضربيه",
لأن الفصل بالأحرف كلا فصل، وحكم النحوين بتشذوب النصب في قول
الشاعر: (الوافر) (ابن هشام، 1979: 2/150)

أُعَتَلَى الفوارس أم رياحاً

عِلّنت بفهم طهيته والخشبا

فالتستاء - هنا - في "تغلبة الفوارس", حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة
الاستفهام، مع أن الاستفهام عن الاسم، ونصب هذا الاسم بفعل محرف يدل عليه
المذكور بعده، وهو قوله "عملت بهم" وليس المحرف من اللفظ المذكور، بل هو
من معناه، فإن التقدير: أممت تغلبة - أو أظلمت غلى - ونحوه. ونلاحظ - هنا-
أن الدلالة النحوية نصب الاسم المشتق بفعل محرف يدل عليه السياق. وقول
العلماء في نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سبيله وأنصاره.
ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالات والتوجيه استقراء وتحليل

سواء أكان الاستفهام عن الاسم كما ورد في البيت أم عن الفعل، وهو رأي سيبويه.

وقال الأخفشق: أخوات الهمزة كالهمزة نحو: "أيهم زيداً أضربيه"، ومنه آمأ الله ضربيها، ومنها النفي بما أو لا أو إن، نحو: "ما زيداً رتيبة" وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباجش وابن خروف: يستويان، ومنها "حيث" نحو:

حيث زيداً تلقها أكرمة.

5- أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصل بأمَا، مسؤول بفعل غير مبني على اسم، كـ "قم زيد وعمر أكرمة" و نحو قولوه: تعالى: (الأنعام خلقها كم فيها دفء ومنانوفر ومنها تأكلون) (سورة النحل: 5)، بعد قوله تعالى: (خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين) (سورة النحل: 4). بخلاف نحو: "ضربي زيداً"، وأما عمرو فأهنته، و المختار الرفع لأن حرف ما بعدها عما قبلها. وقريه: (وأما ثمان فهدننهم) (سورة فصلت: 17) بالنصب على حد القول "زيدا ضريته"، كذلك مع "حتى" و"لكن" و"بل" كالعاطف نحو: "ضربت القوم حتى زيدا ضريته". (ابن هشام، 2001: 31، 40).

6- أن يتوه في الرفع أن الفعل صفة، نحو قوله- تعالى: (إنما كن شئٍ خلقناه بقدر) (سورة القمر: 69)، وإنما لم يتوه
7- كذلك مع النصب، لأنَّ الاسم لا يعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر
 عملاً. (ابن هشام، 1979: 152/2)

ومن ثم وجب الرفع إن كَان الفعل صفة نحو قوله- تعالى: (وَكُلُّ شَيْعٍ فَطُوَّهُ فِي
 الزُّبرِ) (سورة القدر: 50)، أو صلة، نحو: "زيد الذي ضَرِبْتَه" أو كان مضافاً إليه،
 نحو: "زيَّد يَوْمَ تَراَهُ تَفْرَح"، أو وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء، فإذا الفُجُانِية علَى
 الأصح نحو: "زيد ما أَحَسْتَه" أو "إِنْ رَأَيْتَهْ فَأُنْقَرْتَه" أو "هَلا رَأَيْتَه"

7- أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، ك "زيداً ضَرِبْتَه" جواباً لمن قال:
 أيَّهُمْ ضَرِبْتَهُ أو من ضَرِبْتَهُ. وهذا يستوي في مثل الصورة الرابعة، إذا
 بني الفعل على اسم غير ما التبعية، وتضمَّنَت الجملة الثانية ضميره
 أو كانت مغطوبة بالفاء، لحصول المشاركة رفعت أو نصبت نحو: زيد قام
 وعمرو. (ابن هشام، 1979: 151/2)

و من جميع أمثلة الأنواع السابقة للاشتعال تتضح الدلالات النحوية لموضوع
 الاشتعال متمثلة في الحالات الإعرابية عند النحوين بين من يقول بالنصب، و من
 يقول بالرفع على ما ورد ذكره. و ورد في شرح التسهيل في ذلك مما يقع فيه الاسم
 بعد العاطف بما يوافق المسالة الرابعة عند ابن هشام القول بأنه إذا ولي العاطف
 جملة ذات وجهين اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقًا. (ابن
 مالك، 2001: 174/2).
ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين المدالاة والتوجيه استقراء وتحليل

وتحليل ذلك أنه إذا توسط عاطف بين الجملة والاسم المشتغل عنه جاز رفعه ونصبه جوازًا حسناً دون ترجيح. وقد عبر الصبان عن المسائل الستة الباردة الذكر بتعبير آخر، جاء عنه: رُفع النصب على الرفع في ثلاثة أحوال: الحال الأول أن يقع الاشتغال قبل فعل ذي طلب، وهو كما عندهم يقصد به الأمر والنهي والدعاء، والثانية: بعد ما إيلائة الفعل غلب، والثالثة: أن يقع بعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولاً (الصبان، ٢٠٠٧: ٦٤-٦٤).

ونجده قد ذكر في حاشيته الأمثلة التي وردت سابقة عن الرضي والآخرين كشواهد على ترجيح النصب على الرفع في الاشتغال، الذي يجري مجرى الفعل يقصد به اسم الفاعل، اسم المفعول، مثل الأول: "زيدُ أنا ضاربه الآن أو غداً، والدهم أنت معطاه"، فيجوز نصب زيدا والدرهم، ويجوز رفعهما، يجوز النصب إذا لم يدخل عليه مانع يمنعه مثل "الألف واللام" مثل: "زيد أنت الضاربه"، فلا يجوز نصب زيد، لأنما بعده الألف واللام فلا يفسر عاماً فيه (ابن عقيل، ١٩٨٠: ١١٨). وقد توسط ذكره عند التحويين بين المرفوعات والمنصوبات، وتحليل ذلك لأن بعضه يأتي من الأسماء المرفوعة وبعضه يأتي من الأسماء المنصوبة. ومن ذلك قول الشاعر: (الطويل) (سيبوه، ١٩٨٨: ١/٤، و ابنيعيش، ٢٠١٣: ٧/٣٠).
إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته
فقام بفأس بين وصليك جازر
فالدلالة النحوية تشير إلى أن "ابن" منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، أي إذا بلغت ابن موسى وفيه مِنْعَى الشرط. (الزمخشري، 1993: 50) فقَاه: جواب إذا، ودخلت اللفاء على الفعل الماضي لأنه دعاء، كما تقول: إن أعظمهن فجزاك الله خيرا، ولو كان خيرا لم تدخل عليه. والشاهد: أنه روي برفع "ابن" فيقدر له فعل رفع، له على النيابة عن الفاعل تقديده "بلغ" وقوله: بلالا "بالنصب" يروى بالرفع وهو الأثبت لأنه بدل من "ابن" أو بيان له.
ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالة والتوجيه، استقراء وتحليل

النتائج والتوصيات:

بعد استعراض إشكالية "ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالة والتوجيه، استقراء وتحليل"، وما قد فصل فيها بما يتعلق بتنازع العوامل على عناصر الجملة، بدءًا من عرض مفاهيم القضية وتعريفاتها. ثم الانتقال إلى أسسها وآرائها والشروط التي حددتها النحاة في كل جزء. ثم البحث عن الدلالات النحوية للشتغال والفعل العامل فيه، فمنهم من أيد نصب الاسم على الاشتغال، ومنهم من أيد رفعه، مع عرض الشواهد من القرآن وكلام العرب وما ورد من آراء النحويين.

في كل مسألة. وبناء على ما سبق، توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1) كشفت ظاهرة الاشتغال أن التنافع بين العناصر على عدد من العوامل صورة موازنة للخلاف المدرسي بين نحاة كل من البصرة والكوفة، حيث الاتجاه الذي يميل إلى الترتيب المباشر للعناصر وتواليها في سياق الجملة، واُخرى يقبل مبدأ التأويل.

2) معظم ما ورد من شواهد على قضية التنافع والشتغال تأثر بفكرة تعدد الوجه النحوي، وعدد القراءات القرآنية، فهما
3) من أهم عوامل تعقيد هذه الظاهرة.

4) ارتبط الاسم الدال على الاشتغال بالفعل المتأخر عنه، على أن يكون الفعل مقيداً بالدلالة على الطلب سواءً كان بالأمر أو اقترانه، ولا يوجد الطالبين، فلم يترك النحوين -إطلاقاً- الأمر موقفاً على دلالة الفعل العام فيهم.

5) إن الاشتغال إذا أتى بعده شيء من المشتقات التي تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول"، ونحوهما في هذه الحالة اتفق النحاة على أن تكون الدلالة النحوية بالجواز، وليس اللزوم، فيجوز نصب الاسم، ويجوز فيه الرفع نحو: "زيد أنت ضاربه الآن" بنصب زيد، "زيد أنت ضاربه" برفع زيد.

التوصيات:

- على الرغم مما عرض؛ فيمكن التصريح بعدم العثور على دراسة علمية مفصلة للدلالات النحوية لموضوع الاشتغال، بل ما ورد في الدراسات السابقة لموضوع البحث مجمل في اللغة العربية، كأسلوب الاشتغال في النحو العربي، وظاهرة الاشتغال في العربية، وأسلوب الاشتغال ودلاليته في اللغة العربية، وعليه يمكن توجيه توصية للباحثين والدارسين بأجراء دراسات علمية تحوي تفصيلاً للدلالات النحوية، وتوزيعها من الشق النحوي.
ظاهرة الاشتغال في التعبارات العربية بين الدلالة والتوجيه استقراء وتحليل

- كذلك ينبه البحث إلى طرح موضوع المنصوبات، ومن ضمنها الاشتغال ضمن وسائل التطبيق الإلكتروني لتصبح سهلة التناول والفهم للدارسين ومعلم اللغة العربية.

- كما كشفت الدراسة عن الحاجة إلى الاهتمام بدراسة عدد من الظواهر التي لها علاقة بقضية الاشتغال تحتاج مزيدا من جهد الباحثين، مثل تعدد رواية الشاهد وتعدد الوجه النحوی وقضية الشذوذ وتعدد القراءات القرآنية.

والحمد لله رب العالمين
المصادر والمراجع:

• الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (1987)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتب العصرية، بيروت.

• البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (1980) الجامع الصحيح، شرح وتصحيح وتنسيق محب الدين الخطيب وآخرين، ط.1، القاهرة، المكتبة السلفية.

• البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1988)، شرح أبيات مغني اللبيب، حفظه عبد العزيز رياح وأحمد دفاع، دار المأمون للتراث، دمشق.

• ابن ربيعة، لبيد. (د.ت). ديوان لبيد بن ربيعة، بيروت، دار صادر.

• الرضي، محمد بن الحسن، (1975)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.

• الزمخشري، محمود بن عمر، (1993)، المفصل في العربية، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت.

• سبويه، عمرو بن عثمان بن قتبر، (1988)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط.3، مكتبة الحاج، القاهرة.
ظاهرة الاشتقاق في النحو العربي بين المدلالة والتوجيه - استقراء وتحليل


- ● (د. ت)، هم الهوامش، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مصر. المكتبة التوفيقية.


19

• ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله. (1988) شرح ابن عقيل على ألفية
• ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل تحقيق شرح ابن عقيل، تأليف وتحقيق،
محمد محي الدين عبد الحميد، ط 2، دار التراث - دار مصر للطباعة.
• الغَكَتْرِيُّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبيد. (2002)، التبيين عن
مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبد الرضي بن
سليمان العثيمين، ط 1، الرياض، مكتبة العبيكان.
• الغزاني، أبو حيان (1986). تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن،
بيروت، مؤسسة الرسالة.
• الفراء، يحيى بن زياد. (1972)، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي
والآخرين، دار السرور، مصر.
• الفيروزآبادي، مجد الدين بن محمد بن يعقوب (1978)، القاموس المحيط،
دار الفكر، بيروت.
• المبرد، محمد بن يزيد المبرد أبي العباس. (1963) المقتضب، تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة عالم الكتب.
• مسلم، أبو الحسين بن الحجاج. (1988) صحيح مسلم، تدقيق وفهرس
و اعتناء بيت الأفكار الدولية، السعودية.
ظاهرة الاشتغال في التحول العربي بين الدلالات والتوجيهات: استقراء وتحليل

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (٢٠٠٠) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكمل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطاء وطارق فتحي السيد، منشورات محمد علي بيضون، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن ماضيء، أحمد بن عبد الرحمن (١٩٧٩). الزد على النحاة، دراسة وتحقيق محمد إبراهيم البنان، ط١. القاهرة، دار الاعتصام.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (١٩٧٩)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- (٢٠٠٠) شرح شذور الذهب في معرفة نظم العرب، ومعه "متنهى الأرب في تحقيق شرح شذور الذهب" محمد محي الدين عبد المجيد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- (٢٠٠١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد أبو الفضل عاشور، القاهرة، دار إحياء التراث العربي.
- ابن يعيش، يعيش بن علي (١٣٠٢)، شرح المفصل، تحقيق د. إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق.